تحليل قياسي للعلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية الكلية وعجز الموازنة العامة في ماليزيا خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٩)

يسرا محمود رضا الدمرداش[١]، أحمد أبواليزيد الرسول[٢]، هالة السيد بسيوني[١]

الملخص العربى

يعاني اقتصاد ماليزيا من ارتفاع النفقات العامة وخاصة النفقات الجارية، وهو ما أدى إلى ارتفاع نسبة العجز في الموازنة العامة من الناتج المحلي الإجمالي، ويستهدف البحث تحديد المتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة على عجز الموازنة العامة في ماليزيا والتعرف على مدى وجود علاقة طويلة الأجل وعلاقة سببية بين عجز الموازنة العامة في ماليزيا كمتغير تابع، والمتغيرات المستقلة المفسرة له. واعتمد البحث على أسلوبي التحليل الوصفي والكمي، حيث استند إلى مجموعة متنوعة من الأساليب الإحصائية والقياسية، منها دالة النمو، واختبار جذر الوحدة، وتحليل التكامل المشترك لاختبار وجود علاقة توازنية في المدى الطويل بين متغيرات البحث، واختبار جرانجر للسببية للتأكد من وجود سببية بين المتغيرات وتحديد اتجاه تلك العلاقة. واستند البحث إلى بيانات سلاسل زمنية تغطي الفترة ١٩٩٠-٢٠١٩.

وتضمن نموذج الدراسة: متغير عجز الموازنة العامة في ماليزيا (% من GDP) كمتغير تابع، أما المتغيرات المستقلة فهي: الإنفاق الحكومي، التكوين الرأسمالي الثابت، الدين العام، الاستثمار الأجنبي المباشر، سعر الصرف، متوسط سعر الفائدة، معدل النمو الاقتصادي. وتم اختبار استقرار المتغيرات باستخدام اختبار ADF وذلك لمعرفة درجة استقرار المتغيرات، وأوضحت النتائج عدم استقرار السلاسل الزمنية موضع الدراسة عند المستوى، ولكنها جميعاً مستقرة عند الفروق الأولى لها I(1).

وأظهرت نتائج تقدير نموذج الانحدار المتعدد أن إشارات معاملات المتغيرات المستقلة تتفق مع المنطق الاقتصادي، وأنها مجتمعة تفسر نحو ٨٧,١% من التغيرات في عجز الموازنة العامة في ماليزيا خلال فترة الدراسة، كما تبين معنوية معاملات جميع المتغيرات المستقلة، ومعنوية النموذج ككل وعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي. وأن معاملات الانحدار لمتغيرات الإنفاق الحكومي، التكوين الرأسمالي الثابت، الاستثمار الأجنبي المباشر جاءت موجبة لتعبر عن وجود علاقة طردية بين تلك المتغيرات المستقلة، وعجز الموازنة العامة في ماليزيا (Y_{BD})، كمتغير تابع، في حين يلاحظ أن معامل الانحدار لمتغيرات الدين العام، سعر الصرف، متوسط سعر الفائدة، معدل النمو الاقتصادي جاءت سالبة، وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية. كما تبين أن المتغير الأكثر أهمية نسبية في التأثير على المتغير التابع في النموذج المقدر السابق هو متغير الدين العام، في حين يأتي متغير متوسط سعر الفائدة في المرتبة الأخيرة.

وأشارت نتائج التكامل المشترك إلى وجود ثلاث متجهات للتكامل المشترك بين هذه المتغيرات، وهو ما يؤكد على وجود علاقة توازن طويلة المدى بين عجز الموازنة العامة في ماليزيا والمتغيرات المستقلة المؤثرة عليه، كما أوضحت نتائج اختبار جرانجر للسببية وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من الإنفاق الحكومي إلى عجز الموازنة العامة، أي أن زيادة الإنفاق الحكومي يُسبب عجز موازني، ووجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عجز الموازنة العامة، ومن متوسط سعر الفائدة إلى عجز الموازنة العامة، ومن

معرف الوثيقة الرقمى: 10.21608 /asejaiqjsae.2023.318124

[١]قسم العلوم السياسية والاقتصاد – كلية الدراسات الآسيوية العليا – جامعة الزقازيق – مصر.

[٢]قسم الاقتصاد وإدارة الأعمال الزراعية – كلية الزراعة – جامعة الإسكندرية – مصر.

aabulyazid@alexu.edu.eg

استلام البحث فى ٢٠ أغسطس ٢٠٢٣، الموافقة على النشر فى ٢١ سبتمبر ٢٠٢٣

عجز الموازنة العامة إلى سعر الصرف، وأيضاً تبين وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين كل من حجم الدين العام وعجز الموازنة العامة، وبين كل من معدل النمو الاقتصادي وعجز الموازنة العامة في ماليزيا، أي أن كل منهما يُسبب الآخر.

كلمات دليلية: عجز الموازنة العامة، التكامل المشترك، علاقة السببية، ماليزيا.

المقدمة

تعتبر معضلة عجز الموازنة من أهم المشاكل الاقتصادية، لما لها من تأثير مباشر على أداء النشاط الاقتصادي، ولقد اتجه العجز في الموازنة العامة إلى التزايد في مختلف دول العالم ووصوله إلى مستويات باتت تهدد الاستقرار الاقتصادي المالي والنقدي للدول، وترتب على ذلك تدهور في القوة الشرائية للعملة الوطنية للدول، وتدهور في مستوى المعيشة ورافق ذلك آثار سلبية اقتصادية واجتماعية وكذلك تصاعد حجم الدين الداخلي والخارجي (الحاج، ٢٠٠٧).

ويتبلور جوهر قضية عجز الموازنة العامة في الدول النامية بشكل عام في ظل وجود تفاوت حاد بين معدلات نمو الإنفاق العام من ناحية ومعدلات نمو الإيرادات العامة من ناحية أخرى. يُستدل على مدى التفاوت بين جانبي النفقات والإيرادات العامة بتقدير العلاقة بين التغير النسبي في الإيرادات العامة والتغير النسبي في الإنفاق العام، أو ما يسمى بمصطلح حساسية التغيرات في الايرادات العامة للتغيرات في النفقات العامة (دراز، أيوب، ٢٠٠٢).

وتُعد مشكلة العجز المالي في الموازنة العامة للدولة إحدى أهم الإشكاليات الاقتصادية التي كثر حولها الجدل، وتفاوتت بشأنها الآراء وأصبحت صفة شبه ملازمة لجميع الدول سواءً المتقدمة منها أو النامية، ولا تتوقف خطورة عجز الموازنة على الاقتصاد على طرق تمويل هذا العجز فحسب، بل على أوجه إنفاقه وطبيعة الهيكل الاقتصادي للدولة، والسياسات المالية المتبعة والظروف الاقتصادية والسياسية التي تمر بها (محمد، ١٩٨٧).

ويحدث العجز في الموازنة العامة عندما تزيد النفقات الحكومية عن الإيرادات، إذ يُعد انخفاض الإيرادات وانخفاض الضرائب من الأسباب الرئيسية للعجز، حيث تقوم الدولة باتباع سياسات مالية معينة عند تعرض الميزانية للعجز، كالتوسع في الاقتصاد، لضخ المزيد من الأموال، مما يؤدي إلى تعزيز الاقتصاد لسداد الديون المستحقة على الدولة (Amadeo, 2019).

لذلك عمد المخططون وصانعو القرار في ماليزيا إلى التركيز على ضرورة تقليص الاعتماد على الآخرين، وزيادة الاعتماد على الذات، حيث تركزت الجهود في هذا المجال على تخفيض عجز الموازنة العامة من خلال زيادة الإيرادات وضبط الإنفاق، والعمل على رفع النمو الاقتصادي، وزيادة نسبة الاستثمار الخاص في ماليزيا، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل تعداه إلى تخفيض عجز الميزان التجاري من خلال تشجيع الصادرات والحد من الاستيراد. ويلاحظ أن الجهود كانت تركز على إحدى الجانبين الاقتصادي والمالي، دون النظر إلى تأثير كل منهما على الآخر أو العلاقة بينهما (الدماغ، ٢٠١١).

المشكلة البحثية

يعاني اقتصاد ماليزيا من ارتفاع النفقات العامة وخاصة النفقات الجارية، وهو ما أدى إلى ارتفاع نسبة العجز في الموازنة العامة من الناتج المحلي الإجمالي، وقد شهد الاقتصاد الماليزي العديد من التحولات والتغيرات وأهمها تراجع المؤشرات الاقتصادية الكلية، ومن هنا تنبع مشكلة الدراسة في تحديد ما إذا كانت الموازنة العامة والمتغيرات الاقتصادية ظاهرتين منفصلتين، أو ظاهرتين تعتمد كل منهما على الآخر، مما يسهم في مساعدة صانع القرار على معالجة ظاهرة عجز الموازنة، وتتطرق هذه الدراسة لمشكلة عجز الموازنة في ماليزيا وتقدير المتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة

فيها، وعلى ذلك يمكن صياغة التساؤل الرئيسي للدراسة على النحو التالي: ما هي المتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة على عجز الموازنة العامة لماليزيا؟

أهداف البحث

تسعى الدراسة إلى تحديد المتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة على عجز الموازنة العامة في ماليزيا والتعرف على مدى وجود علاقة طويلة الأجل بين عجز الموازنة العامة في ماليزيا كمتغير تابع، والمتغيرات المستقلة المفسرة له.

مصادر البيانات:

تم الحصول على بيانات الدراسة الثانوية المنشورة بالاستعانة بالبيانات الصادرة عن مركز الإحصاء الماليزي، ووزارة المالية الماليزية، التقارير السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت).

منهجية البحث:

لتحقيق أهداف البحث تم الاعتماد على أسلوبي التحليل الوصفي والكمي، حيث استند البحث إلى مجموعة متنوعة من الأساليب الإحصائية والقياسية التحليلية المتقدمة لتحقيق أهداف البحث، حيث تم تحليل السلاسل الزمنية موضع الدراسة باستخدام دالة النمو Growth Function لتقدير معدل النمو (معدل التغير) السنوي لمتغيرات الدراسة، كما تم إجراء عدة اختبارات قياسية من خلال إطار تحليلي للسلاسل الزمنية موضع الدراسة للتحقق من وجود علاقة سببية بين عجز الموازنة العامة في ماليزيا وعدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية خلال فترة الدراسة، ومن هذه الاختبارات:

- اختبارات جذر الوحدة Unit Root Test لاستقرارالسلاسل الزمنية موضع الدراسة، حيث تم استخدام كل من اختبار ديكي– فوللر الموسع (ADF).
- تحليل التكامل المتزامن أو المشترك Cointegation Analysis باستخدام اختبار Johansen، لاختبار وجود علاقة توازنية في المدى الطويل بين المتغيرات موضع البحث (Dicky and Fuller, 1979).
- اختبار جرانجر للسببية Granger Causality Tests وذلك للتأكد من وجود سببية بين المتغيرات وتحديد اتجاه تلك العلاقة، أي تحديد مدى وجود علاقة تغذية مرتدة Feed-Back أو علاقة تبادلية بين المتغيرات التي يتضمنها نموذج الدراسة (الرسول، ٢٠١٤).

ولم تستقر النظرية الاقتصادية على اتجاه واضح للعلاقة بين العجز المالي في الموازنة العامة والكثير من العوامل الاقتصادية مثل: الناتج المحلي الإجمالي، والحساب الجاري، ومعدل الاستثمار ومعدل البطالة، ومعدل التضخم، وسعر الصرف، وهناك العديد من الدراسات الميدانية التي طبقت في كثير من الدول النامية والمتقدمة لتحديد العلاقة بين بعض المتغيرات الاقتصادية. وقد اكتسب هذا الموضوع أهمية في معرفة مدى تأثير العوامل الاقتصادية على العجز المالي في الموازنة العامة على صعيد الاقتصاد الماليزي الذي يواجه الكثير من التطورات الاقتصادية والسياسية.

الإطار النظري:

الموازنة العامة للدولة هي تقدير مفصل ومعتمد للإيرادات والنفقات العامة لمدة زمنية مقبلة غالباً ما تكون سنة، وتعمل على تحقيق الأهداف العامة التي تتبناها الدولة. وترجع أهمية الموازنة العامة للدولة في أنها تعبر عن برنامج العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي، للحكومة خلال الفترة المالية. وللموازنة العامة عدة أهداف منها الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذلك الأهداف الإدارية والرقابية والتخطيطية.

وتكاد تتفق أهداف الموازنة العامة في الاقتصاد الوضعي وحتى في النظام المالي الإسلامي، فكلا النظامين يهدف إلى تحقيق الرفاهية الاجتماعية، بتحقيق أكبر قدر من العدالة الاجتماعية، وذلك بزيادة معدل النمو الاقتصادي، ورفع معدلات الإنتاج والاستهلاك، وتقديم مختلف أشكال الدعم عن

طريق استعمال الأدوات المالية، وإتاحة الظروف المالية والاقتصادية، كتوفير الموارد الإنتاجية، وإقامة المشروعات التنموية، ورفع معدل التشغيل الشامل، بمضاعفة الاستثمار الجاري والدخل القومي، والتحكم في توزيعه.

مفهوم العجز المالي في الموازنة العامة:

يقصد بالعجز في اللغة حجب القدرة عن الإتيان أو الوفاء بالشيء المطلوب (الأسطل، ٢٠١١). وقد تعددت الدراسات حول تحديد مفهوم لعجز الموازنة ويمكن التطرق إلى بعض المفاهيم منها:

- هو عبارة عن زيادة في حجم الإنفاق الحكومي على حجم الإيرادات الحكومية (قحف، ١٩٩٩). فالعجز بهذا المفهوم يعني أن الحكومة تستهلك أكثر من مجموع حصيلتها من الإيرادات، وهذا ما يسبب تضخماً في الطلب على السلع، بالمقارنة مع العرض.
- هو إحدى الظواهر الأساسية للمالية العامة ويقصد بالعجز في الموازنة زيادة الإنفاق الحكومي عن الإيرادات الحكومية، أي عدم توازن الموازنة العامة (ماجد وآخرون، ٢٠٠١).
- قصور الإيرادات العامة المقدرة للدولة عن سداد النفقات المقدرة.

وفي ظل استمرار العجز في الموازنة العامة، وعجز الميزان التجاري الماليزي، يلعب حساب التحويلات من الخارج دورًا مهمًا في تمويل فجوة التمويل الخارجي، بالإضافة إلى مساهمته الفعالة في تمويل تعديل الوضع. من ميزان المدفوعات الماليزي. وقد ركزت المنح والمساعدات والدعم الخارجي المقدم لماليزيا بشكل أساسي على دعم الميزانية العامة، وهي تستخدم بشكل أساسي لتمويل فاتورة النفقات التي لا تستطيع مصادر التمويل المحلية الوفاء بمتطلباتها، وأهم ركائزها هي: فاتورة رواتب الحكومة، وبالتالي هذا ما جعل دورها في تمويل فجوة التمويل الخارجي. الحكومة الماليزية هامشية وغير مهمة مقارنة بدورها في تمويل عجز الموازنة العامة.

أسباب عجز الموازنة العامة:

١- عوامل التزايد في معدلات نمو النفقات العامة:

بعد انحسار الدور التقليدي للدولة وظهور مفهوم الدولة المتدخلة كجزء من حركة تطور واسع شملت كافة نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أصبح دور النفقات العامة، من أهم الوسائل التي ساعدت في تحقيق وتقوية تلك الحركة. وهناك مجموعة من العوامل أفضت إلى زيادة معدل النفقات العامة، وهي على النحو التالي:

أ- الأسباب الاقتصادية: تلعب الأسباب الاقتصادية دوراً هاماً في زيادة النفقات العامة، نجمل أهمها في النقاط التالية:

١) **قانون فاجنر:** يشكل التزايد المستمر في حجم النفقات العامة قانوناً عاماً يسود في كل دول العالم، وذلك لأسباب تتعلق بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية المتلاحقة. ويعود الفضل في رصد هذه الظاهرة وتفسيرها إلى الاقتصادي الألماني أدولف فاجنر ١٨٨٣. وتتلخص فكرته، بأن النفقات العامة تنمو بنسبة أكبر من معدل نمو الناتج القومي الإجمالي، وإنها تأخذ شكل دالة متزايدة مع الزمن، وقد استوحى هذا القانون من خلال ملاحظته زيادة النفقات العامة في كل من ألمانيا وأمريكا (عبدالواحد، ٢٠٠٠).

٢)**الإنفاق الاستثماري:** اتساع نطاق نشاط القطاع العام أدى إلى تزايد الوزن النسبي للإنفاق العام الاستثماري في إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت. وارتبط تزايد هذا الوزن بمتطلبات التنمية خاصة في مراحلها الأولى، والتي اقتضت توجيه قدر كبير من الإنفاق الاستثماري إلى مشروعات البنية الأساسية وكذلك تدعيم الهيكل الصناعي (دراز، أيوب، ٢٠٠٢).

٣) **تمويل التنمية ووسائل العمران:** وهي من الوظائف المهمة التي يجب على الدولة القيام بها بتوفير المصالح

والمرافق الأساسية للحياة والنشاط الاقتصادي فعليها توفير خدمات الأمن والدفاع والطرق والشوارع العامة والجسور والسدود وتخطيط المدن والمدارس والمستشفيات ومصادر الطاقة وكل ما يساعد على النمو والتنمية الاقتصادية للمجتمع، وكل هذه الخدمات والمصالح تتطلب من الدولة الكثير من النفقات العامة لأنها تتطلب مبالغ كبيرة، ولأن غالبيتها تتسم بقلة أرباحها مع ضخامة تكاليف إنشائها (السعيدي، ٢٠٠٠).

٤) **الحوادث والكوارث الطبيعية (القدرية):** مثل الزلازل والبراكين والفيضانات والأوبئة والجفاف وغيرها، وهي حوادث قدرية لا دخل للإنسان في حدوثها تؤدي إلى تدمير وتخريب ما يعتمد عليه اقتصاد البلاد من أراضي زراعية وأيد عاملة ومصانع ومياه وغيرها، مما ينتج عنه نقص في الإيرادات العامة.

ب- الأسباب السياسية: تؤثر الأسباب السياسية على النفقات العامة من خلال الآتي:

١) **التوسع في العلاقات الدولية وتقديم إعانات للدول الصديقة:** تسعى الدولة الحديثة إلى إقامة علاقات دبلوماسية بينها وبين الدول الأخرى، إضافة إلى اشتراكها في المنظمات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها والمؤسسات الإقليمية مثل الكوميسا للدول الإفريقية والنمور الآسيوية لبعض دول آسيا، واشتراك الدولة في المؤتمرات والندوات العالمية كل ذلك أدى إلى زيادة نفقات الدولة. كما تلجا كثير من الدول لتقديم الإعانات النقدية والمادية للدول الصديقة كأسلوب لتقوية العلاقة بينهما.

٢) **انتشار المبادئ والنظرة الديمقراطية:** تغيير مفهوم الدولة لدى أفراد المجتمع، نتيجة لتطور الفكر السياسي، فلم تعد الدولة آمرة على أفراد المجتمع، والتسليم لأوامرها ونواهيها، ولكنها مجموعة مرافق موجهة خدماتها للجمهور، بالإضافة إلى تعدد الأحزاب والجماعات السياسية وتوجهاتها لاستلام الحكم أدى إلى زيادة إنفاقها لكسب تأييد مناصرين لها، وسعيها بعد الانتخابات لتنفيذ برامجها والتي عادة ما تبنى على السخاء والإنفاق، إلى جانب أخلاق الحكام ورشد تصرفاتهم، كل هذه الممارسات تؤدي إلى عجز الموازنة العامة.

ج- الأسباب المالية: تنحصر الأسباب المالية في مجموعة من الأسباب نوجز أهمها فيما يلي:

١) **تساهل الدول في عقد القروض العامة والإصدار النقدي:** إن تساهل الدول في عقد القروض العامة والإصدار النقدي دون أن تكون له حاجة ضرورية أو ضوابط تضبطها يعتبر من أسباب إحداث العجز في الموازنة العامة. وخاصة في الدول النامية التي تعاني من عدم مرونة جهازها الإنتاجي لمقابلة الزيادة في الطلب الكلي، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار والتضخم الذي يكون له آثاره السيئة على الإنتاج والاستثمار ودخول الأفراد بالانخفاض مما سيقلل من الجباية للدولة، وبالتالي انخفاض إيراداتها العامة فينتج عنه عجز في الموازنة العامة. وكذلك الحال في القروض العامة وخاصة القروض الأجنبية الربوية التي تساهلت كثير من الدول في عقدها حتى مع عدم قدرتها على السداد أو مع عدم حاجتها إليها في بعض الأحيان أو في إنفاقها في غير الحاجات أو المصالح الضرورية التي تزيد من الطاقة الإنتاجية أو الدخل القومي في المجتمع (الشايجي، ١٩٩٠).

٢) **سياسة التمويل بالعجز:** وهي سياسة نادى بها وليم بفريدج في بريطانيا مستنداً إلى نظريات كينز، وتتلخص في لجوء الدولة إلى إحداث عجز مقصود في الموازنة العامة، بغية تطبيق فكرة كينز حول الطلب الفعلي عند وجود البطالة، وبالتالي تحقيق المزيد من التشغيل للموارد العاطلة لتعويض ضعف الطلب من القطاع الخاص، وهذا يؤدي إلى ازدياد المشروعات الاقتصادية، وبالتالي ارتفاع نسب التوظف والإنتاج فيزداد على أثرها العرض

الكلي. ووسيلة الدولة لتحقيق ذلك تكون إما بالاقتراض أو بالإصدار النقدي (عواضة، ١٩٦٧).

أما من ناحية تمويل العجز بالدين العام فإذا كان مصدر العجز هو الرغبة في تمويل مشاريع إنتاجية فيتم اللجوء إلى الاقتراض لأن هذا الاقتراض سيمول عن طريق هذه المشاريع الإنتاجية، أما إذا كان مصدر العجز هو الرغبة في تمويل نفقات استهلاكية فان تمويل القرض سيشكل عبئا على الموازنة العامة عندما يحين موعد السداد ومنه إلى المزيد من العجز (الحصري، ٢٠١٠).

وينظر للتضخم على أنه أحد أهم الأسباب التي تؤدي إلى زيادة عجز الموازنة العامة في مختلف دول العالم؛ وذلك لارتفاع تكاليف الخدمات التي تقدمها الحكومة من جهة، والناتجة عن انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية، هذا بالإضافة إلى التأثير على ميزان المدفوعات، خاصة إذا كانت معدلات التضخم الداخلي أعلى من تلك السائدة في الأسواق العالمية التي تتعامل معها الدولة (يونس، ١٩٩٨).

٣) **زيادة أعباء الديون العامة المحلية والخارجية:** برز هذا العامل خاصة في عقدي السبعينيات والثمانينيات بعد أن تفاقم حجم الديون على الدول النامية وأدى ببعضها إلى التخلف عن السداد، ذلك أن هذه الدول تجد نفسها أمام خيارين، إما خدمة الديون الخارجية، أو وقف عملية التنمية الاقتصادية. فإن أعطت الأولوية لعملية التنمية فلن تستطيع الوفاء بالتزاماتها الخارجية، ولن تتمكن من تحقيق التنمية التي تصبو إليها، وعندها ستلجأ مضطرة إلى صندوق النقد الدولي الذي سيطالبها بتطبيق حزمة من برامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلي، قد لا تكون الدولة مستعدة لقبولها. ومن الطبيعي أن الديون العامة الخارجية والداخلية تظهر في الموازنة العامة للدولة، ذلك أن الفوائد المستحقة عليها تحتسب عادة ضمن النفقات الجارية أما أقساط الديون فتظهر في باب التحويلات الرأسمالية (زكي، ٢٠٠٠).

د- **الأسباب العسكرية:** فالتزايد الكبير في نسبة الإنفاق العام الموجه لقطاع الدفاع، يعد ظاهرة عالمية خاصة في ظل تفاقم علاقات الصراع والقوى في العالم، ويزداد الأمر خطورة في الدول النامية بسبب انخفاض مواردها المالية. وترجع زيادة النفقات العسكرية إلى استخدام الأسلحة الحديثة التي لها تكلفة عالية، كما أن الإنفاق العسكري يتصف بالسرية والسرعة وعدم التزامه بالإجراءات الإدارية والمالية التي تضمن له الدقة والرقابة الأمر الذي يؤدي إلى التبذير في استخدام الأموال العامة. كما أن **الحروب والفتن** تتسبب الحروب والفتن في إحداث العجز في الموازنة العامة.

هـ- **الأسباب الإدارية:** يظهر عجز الموازنة العامة كذلك نتيجة لخلل في الجانب الإداري للدولة وذلك للأسباب التالية:

١) **انتشار ظاهرة نمو العمالة الحكومية:** ويقصد بها الموظفين والعاملين بالحكومة المركزية والحكومة المحلية، فضلاً عن القطاع غير المالي. وتتسم العمالة في تلك القطاعات بارتفاع نسبتها إلى إجمالي حجم التوظيف على مستوى الاقتصاد القومي ككل. ويتجلى تأثير تلك الظاهرة في مشكلة عجز الموازنة العامة فيما تحدثه من زيادة في النفقات الجارية من خلال تزايد بند الأجور، وغالباً ما تتصف الإدارة الحكومية بسوء التنظيم وانخفاض الإنتاجية وسيطرة الروتين عليها، وعدم الحرص على أموال الدولة. وبذلك تعد بمثابة أحد المحاور الرئيسية المسئولة عن نمو الإنفاق العام، ومن ثم تزايد عجز الموازنة العامة للدولة (دراز، أيوب، ٢٠٠٢).

٢) **الإنفاق المظهري:** يظهر هذا الإنفاق بصورة خاصة في الدول النامية، ويتمثل في الإسراف على إقامة المباني الحكومية الفخمة وشراء الأثاث الفاخر والديكورات المكلفة

والصرف بسخاء كبير على بدلات السفر لكبار الموظفين وإقامة المهرجانات والاحتفالات الضخمة بالمناسبات الوطنية والإغداق على أعضاء السلك الدبلوماسي وغير ذلك بكثير (زكي، ٢٠٠٠).

٣) **تفشي الفساد المالي والسياسي والإداري:** لعل المتتبع لأحوال الدول عامة، ولأحوال الدول النامي خاصة، يلاحظ بوضوح أن الإطار الفكري والنظري والاقتصادي والعقائدي الذي تتبعه الدول ربما لا يشكل عائقاً أمام فرص النمو والتطور، بقدر ما يشكله الفساد المالي والسياسي والإداري من كوابح تحد وربما توقف عملية التطور.

وقد أسهم الاستثمار الأجنبي المباشر إسهاماً فاعلاً في عملية التنمية الاقتصادية في ماليزيا، فنظراً لما تتمتع به ماليزيا من استقرار سياسي وأداء اقتصادي متميز، مع توفر المناخ الملائم لإقامة الصناعات التحويلية التصديرية حيث الكلف الواطئة وأجور العمل المنخفضة ووفرة الأيدي العاملة والبنية الأساسية المتطورة والموارد الطبيعية والبترول بالإضافة إلى المعدلات السريعة للنمو الاقتصادي، بهذه الخصائص وغيرها استطاعت ماليزيا استقطاب العديد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وخصوصاً من أمريكا واليابان، حيث ساهمت هذه الاستثمارات في نقل التكنولوجيا وتمكين ماليزيا من إضافة منتجات جديدة إلى قائمة الصادرات لتشمل الأجهزة الإلكترونية والكهربائية، بالإضافة إلى منتجات صناعة النسيج.

إن تنويع وزيادة الاستثمارات الأجنبية يتوقف على متغيرات كثيرة، منها: تنظيم وتوجيه تلك الاستثمارات بما في ذلك سياسات وإجراءات وحوافز جذب الاستثمارات وإزالة العوائق التي تحول دون تحقيق النجاح المستهدف. وقد لوحظ أن الدول المستقبلة للاستثمارات الأجنبية أجهزة حكومية تنحصر مهمتها الأساسية في تخطيط وتوجيه الاستثمارات، وترويج المشروعات المتاحة للاستثمار، والتعريف بالسوق في داخل البلاد وخارجها، وبالإضافة إلى القيام باختيار نوع التقنية التي تتفق مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

قياس الانضباط المالي عن طريق العجز في الموازنة:

يعرف الانضباط المالي (Fiscal Discipline) بأنه قدرة الحكومة على المحافظة على صحة وسلاسة عملياتها المالية بما يضمن السلامة والرخاء المالي على الأجل الطويل (Hou, ٢٠٠٣).

بعبارة أخرى فإن الانضباط المالي هو عدم تجاوز الإنفاق الحكومي الكلي للتخصيصات المقررة في الموازنة، أو هو عدم تجاوز العجز في الموازنة العامة نسبة معينة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعني أن يكون هنالك إمكانية تقدير الإنفاق العام في ضوء الإمكانيات المتاحة وليس حسب حاجة وحدات الإنفاق المختلفة، وبالتالي تحديد أولويات الإنفاق العام بحسب قيد الموازنة بين الأغراض المختلفة مثل الدفاع والصحة والتعليم ونحوها (بدوي، ٢٠١١).

ويمكن اعتبار نسب العجز مؤشراً على عدم وجود حالة الانضباط المالي، إذ يجب أن يتم تخطيط الإنفاق العام في ضوء الموارد الاقتصادية المتاحة بما يحقق التعادل أو تخفيض الفرق بين الإيرادات والنفقات، ويرتبط العجز بالدين العام فزيادة نسبة العجز تتطلب أن يكون هنالك طرق لتمويل هذا العجز وعادة ما يتم اللجوء إلى زيادة الضرائب أو اللجوء إلى الاقتراض، وهو ما ينعكس على عدم تحقق الانضباط المالي المرجو وبالتالي عدم تحقق الاستدامة المالية.

ويُعد الانضباط المالي مقياساً لقدرة السياسة المالية على كبح الإفراط في الإنفاق ومن ثم العجز، وهو ما يتعين على الحكومة أن تغطي نفقاتها الحالية من الإيرادات الحالية، أو ألا يتجاوز العجز المالي نسبة معينة من الناتج المحلي الإجمالي، بحيث يكون تقدير الإنفاق العام في ضوء الإمكانات المالية المتاحة وليس كحسب الحاجات المالية التي تتقدم بها الوحدات والهيئات الإدارية المختلفة (محمد،

٢٠١٨). إذ أن الممارسات السليمة للموازنة ينبغي أن تؤطر بآليات تحد من حالات الانكماش الاقتصادي والصدمات غير المتوقعة، لتشكل ضوابط مؤسسية تضع حدود للقرارات المالية الحكومية، ومن ثم يعكس فاعلية التخصيص وكفاءة الأداء، والترتيبات الرامية إلى انتهاج سياسة مالية تستجيب لمتطلبات الاقتصاد (الوصال، ٢٠١٦).

وكثيراً ما أثارت الزيادة الحادة في الدين العام والعجز المالي مخاوف كبيرة بشأن الاستدامة المالية، الأمر الذي يتطلب استكشاف أطر يمكن الركون إليها للحد من الأزمات من خلال انتهاج سياسات مالية شفافة ذات مصداقية وقابلة للتطبيق، إذ تسهم القواعد المالية في ترسيخ الانضباط المالي.

الدراسات السابقة:

كان الهدف من دراسة الكسواني (٢٠٠٢) تحليل العلاقة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري في اقتصاد نفطي وأخذت المملكة العربية السعودية كحالة تطبيقية. واعتمد الباحث على بيانات سنوية (١٩٧٠–١٩٩٩). وتناول الباحث الأساس النظري للعلاقة بين العجزين الذي تفسره فرضيتين متميزتين: التكافؤ الريكاردي الذي ينفي وجود أية علاقة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري، والمقترح الكنزي الذي يدل على وجود علاقة طردية بين العجزين، إضافة إلى افتراض تأثر عجز الحساب الجاري بعجز الموازنة. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة تبادلية مزدوجة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري، حيث يؤثر كل منهما في الآخر، ويسبب كل منها الآخر.

سعت دراسة Mohseni Zonuzi *et al.* (2011) إلى تحديد العلاقة بين عجز الموازنة والناتج المحلي الإجمالى، وقد تم استخدم بيانات السلاسل الزمنية للفترة ١٩٧١–٢٠٠٧، لتحقيق الاعلاقة بين عجز الموازنة والنمو الاقتصادي في إيران، واستخدم الباحث منهج التحليل الوصفي والكمي في تحديد العلاقة، واختبار (Augmented Dickey-Fuller test ADF)، واستخدمت الدراسة العلاقة: GDP= *f* (BD + FDI) حيث إن: GDP: الناتج المحلي الإجمالي (متغير تابع)، BD: العجز المالي في الموازنة العامة، FDI: الاستثمار الأجنبي. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة متبادلة وإيجابية بين عجز الموازنة العامة والناتج المحلي الإجمالي.

واستهدفت دراسة Rahman (2012) تحليل العلاقة بين عجز الموازنة والنمو الاقتصادي في ماليزيا، باستخدام أسلوب ((Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة، لتحليل العلاقة بين المتغيرات باستخدام البيانات الربع سنوية خلال (٢٠٠٠–٢٠١١). واستخدم الباحث المتغيرات التالية في تحديد العلاقة: Y = *f* (debt, prod, unprod) حيث إن: y: الناتج المحلي الإجمالي، debt: الديون العامة الحكومية، prod: الإنفاق الحكومي الإنتاجي، unprod: الإنفاق الحكومي غير الإنتاجي. وتوصلت الدراسة إلى أنه لا توجد علاقة بين العجز المالي والنو الاقتصادي في المدى الطويل في ماليزيا، وهذا يتوافق مع نظرية التكافؤ لريكاردو والتي تقول إن هناك علاقة محايدة بين العجز المالي والموازنة العامة، كما تبين أن النفقات الإنتاجية لها علاقة إيجابية مع النمو الاقتصادي في المدى الطويل.

أما دراسة كل من الصوص & الجلبي (٢٠١٢) فقد حاولت تحديد أثر العجز المالي في الموازنة الأردنية على عدد من المتغيرات الاقتصادية المهمة، مستخدمة التحليل الإحصائي لسلسلة زمنية طولها (٣٠) سنة للفترة (١٩٧٧–٢٠٠٦) بالاعتماد على تحليل الارتباط بين الموازنة العامة وكل المتغيرات الاقتصادية القومية ذات الأهمية في الاقتصاد الأردني، كما اعتمدت الدراسة على تحليل الانحدار البسيط لدراسة علاقة العجز بهذه المتغيرات. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية قوية بين عجز الموازنة وكل من الدخل القومي والاستهلاك، والإيرادات العامة، والنفقات العامة، والناتج المحلي الإجمالي، ومستوى الادخار، والتكوين الرأسمالي، والدين العام الداخلي، ووجود علاقة طردية ضعيفة

بين العجز في الموازنة والدين الخارجي الأردني. وأن هناك علاقة طردية ضعيفة جداً وليست ذات دلالة إحصائية تربط عجز الموازنة بمعدل النمو حيث أن معدل الارتباط لم يتجاوز (٣%).

وهدفت دراسة شحرور (٢٠١٣) إلى تحديد العلاقة بين عجز الموازنة وعدد من المتغيرات الاقتصادية، وهي الناتج المحلي الإجمالي، الاستهلاك الكلي، الإدخار الكلي، التكوين الرأسمالي الثابت، العرض النقدي والتضخم، ومستويات البطالة، وتم استخدام المنهج الإحصائي في تحقيق أهداف الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين العجز في الموازنة العامة والتكوين الرأسمالي الثابت، وعلاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين عجز الموازنة وكل من: الإنفاق الاستهلاكى الكلي، والعرض النقدي، والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، في حين تبين وجود علاقة ارتباط طردية ضعيفة، وليست ذات دلالة إحصائية بين عجز الموازنة وكل من الادخار الكلي، والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، وعلاقة ارتباط عكسية ضعيفة وليست ذات دلالة إحصائية بين عجز الموازنة ومعدل البطالة.

وهدفت دراسة Ramzan *et al.* (2013) إلى تحديد أثر عجز الموازنة على نمو الاقتصاد الباكستاني خلال الفترة، وتم استخدام المنهج الكمي ببناء نموذج قياسي، حيث تمثل المتغير التابع في "معدل إجمالي الناتج المحلي" والمتغيرات المستقلة في "الاستثمار الأجنبي، عجز الموازنة، الإئتمان المحلي، التضخم". $Y = f(Bd, Inv, Dc, Inf)$ حيث إن: Y: معدل تغير إجمالي الناتج المحلي، Bd: العجز في الموازنة العامة، Inv: الاستثمار الأجنبي، Dc: الائتمان المحلي، Inf: التضخم. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة موجبة بين كل من عجز الموازنة والائتمان المحلي مع النمو الاقتصادي، في حين لا توجد علاقة بين كل من التضخم والاستثمار الأجنبي.

واستهدفت دراسة Awe and Funlayo (2014) تحليل العلاقة بين عجز الموازنة والنمو الاقتصادي في نيجيريا في المدى القصير والطويل خلال الفترة (١٩٨٠–٢٠١١)، واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي الكمي، وأسلوب تحليل التكامل المشترك لجوهانسين (Johansen Cointegration Technique)، وطريقة المربعات الصغرى (OLS). وكذلك استخدمت الدراسة العلاقة التالية:

$GDB = f(I, Gs, Int, BD)$ حيث إن: GDB: الناتج المحلي الإجمالي، I: الاستثمار، Gs: الإدخار الخاص، Int: سعر الفائدة، BD: العجز المالي في الموازنة. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين عجز الموازنة والناتج المحلي، وهناك علاقة طويلة الأمد كبيرة بين عجز الموازنة والنمو الاقتصادي في نيجيريا، عند استخدام أسلوب تحليل التكامل المشترك لجون هانسون. وأوصت الدراسة بأن يكون الإنفاق العام وفق مخصصات الموازنة، وأن يكون هناك مراقبة وتقييم الأداء لوزارة المالية، للحد من الفساد وتعزيز الشفافية، وأن يتم تمويل العجز بما يتوافق مع تعزيز النمو الاقتصادي في نيجيريا.

تناولت دراسة محمود(٢٠٢١) تحليل العلاقة التبادلية بين عجز الموازنة والدين العام المحلي من خلال عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية، والتي هي بمثابة قنوات انتقال الأثر المتبادل عبر الزمن بين متغيرات الدراسة خلال الفترة ١٩٧٤–٢٠١٨، باستخدام نموذج الانحدار المتعدد، وخصائص معدلات التغير عبر الزمن، والأثر المتبادل Interaction بين المتغيرات المستقلة محل الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر لتراجع النمو الاقتصادي في تطور الدين العام المحلي من خلال قناة الإيرادات السيادية بالموازنة العامة، وبالتالي وجود علاقة تبادلية بين الدين العام وعجز الموازنة العامة، كما تبين ضعف تأثير التضخم على الدين العام في الأجل القصير، في مقابل ارتفاع تأثير سعر الفائدة

على تطور الدين العام المحلي من خلال قناة أعباء الدين العام كأحد بنود الإنفاق العام.

النتائج والمناقشة

التحليل القياسي لأثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على عجز الموازنة العامة في ماليزيا (جدول ١):

(١) توصيف متغيرات النموذج:

- **المتغير التابع:** (Y_{BD}): عجز الموازنة العامة في ماليزيا (% من GDP).
- **المتغيرات المستقلة:**

X_1: الإنفاق الحكومي (مليار دولار).

X_2: التكوين الرأسمالي الثابت (مليار دولار).

X_3: الدين العام (مليار دولار).

X_4: الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار).

X_5: سعر الصرف (رنجت/دولار).

X_6: متوسط سعر الفائدة (%).

X_7: معدل النمو الاقتصادي (%).

ب– الشكل الرياضي للنموذج: يأخذ النموذج الصورة التالية:

$$Y_{BD} = a_0 + a_1 X_1 + a_2 X_2 + a_3 X_3 + a_4 X_4 + a_5 X_5 + a_6 X_6 + a_7 X_7$$

وتم تقدير النموذج في الصورة اللوغاريتمية المزدوجة، حيث تم التعامل مع المتغيرات X_1، X_2، X_3، X_4، X_5 في صورة اللوغاريتم الطبيعي Ln.

جدول 1. معالم توصيف المتغيرات موضع الدراسة خلال الفترة 1990-2019

المتغيرات	Y_{BD}	X_1	X_2	X_3
Average	3.49	109.62	45.93	33.27
CV	48.35	65.71	55.00	50.73
α	2.26	9.85	7.14	4.82
β	0.08	7.71	2.50	1.84
F	5.79^{*}	220.97^{**}	89.01^{**}	307.30^{**}
Growth Rate %	4.67^{***}	7.66^{***}	5.99^{***}	6.00^{***}
R^2	0.43	0.89	0.76	0.92
Jarque-Bera	0.83^{ns}	3.79^{ns}	3.31^{ns}	3.41^{ns}
المتغيرات	X_4	X_5	X_6	X_7
Average	6.40	3.39	6.94	6.07
CV	58.78	16.50	32.05	44.66
α	1.84	2.75	10.40	8.53
β	0.29	0.04	-0.22	-0.16
F	25.26^{**}	20.61^{**}	101.57^{**}	10.07^{**}
Growth Rate %	4.10^{*}	1.30^{**}	-3.20^{**}	-1.40^{ns}
R^2	0.47	0.42	0.78	0.37
Jarque-Bera	1.40^{ns}	2.33^{ns}	2.79^{ns}	1.68^{ns}

حيث: ns غير معنوي * معنوي عند مستوى ٠,٠٥ ** معنوي عند مستوى ٠,٠١

المصدر: حُسبت باستخدام برنامج E-Views

(٢) خطوات تقدير النموذج:

أ) اختبار السكون أو الاستقرار لمتغيرات الدراسة "اختبار جذر الوحدة (Unit Root test)":

تم اختبار استقرار المتغيرات بالاعتماد على اختبار جذر الوحدة، باستخدام اختبار ADF وذلك لمعرفة درجة استقرار المتغيرات ويكون فرض العدم كالتالي:

H_0: X has a unit root

"أي أن السلسلة غير ساكنة" أو يوجد جذر الوحدة في السلسلة الزمنية". وقد أوضحت نتائج اختبار جذر الوحدة عدم استقرار السلاسل الزمنية موضع الدراسة عند المستوى Level، ولكنها جميعاً مستقرة عند الفروق الأولى لها 1st Differences. (جدول ٢). ووفقاً للنتائج الواردة بالجدول (٢) كانت النتيجة هي قبول فرض العدم والقائل بوجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية لجميع المتغيرات محل الدراسة عند المستوى I(0)، حيث إن قيمة (t الجدولية) أكبر من قيم (t المحسوبة)، وكذلك كانت قيم P-value أكبر من قيمة α = 0.05. لذا تم إعادة الاختبار بعد أخذ الفروق الأولى، حيث تم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل أي أن المتغيرات مستقرة عند الفروق الأولى I(1)، وفي هذه الحالة تكون المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى.

ب) أهم المتغيرات المؤثرة على عجز الموازنة العامة في ماليزيا خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٩

تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد في الصورة اللوغاريتمية المزدوجة بعد أخذ الفروق الأولى للمتغيرات لتكون مستقرة، وذلك لتقدير النموذج الموضح بالجدول (٣)، ويتضح أن النموذج يتضمن عدداً من المتغيرات المستقلة التي تؤثر معنوياً على عجز الموازنة العامة في ماليزيا، وأن إشارات معاملاتها تتفق مع المنطق الاقتصادي، وأنها مجتمعة تفسر نحو ٨٧,١% من التغيرات في عجز الموازنة العامة في ماليزيا خلال فترة الدراسة، كما تبين معنوية معاملات جميع المتغيرات المستقلة، ومعنوية النموذج ككل من خلال F المقدرة، ويستدل من قيمة ديربن-واتسون (D.W Test) على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

جدول ٢. نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغيرات موضع الدراسة، باستخدام اختبار ADF عند مستواها، وعند الفروق الأولى خلال فترة الدراسة

Variables	ADF Test		Result
	Level	1st Differences	
Y_{BD}: عجز الموازنة العامة في ماليزيا (% من GDP)	-2.780^{ns}	-2.989*	*I*(1)
X_1: الإنفاق الحكومي (مليار دولار)	0.393^{ns}	-3.889**	*I*(1)
X_2: التكوين الرأسمالي الثابت (مليار دولار)	-0.494^{ns}	-3.915**	*I*(1)
X_3: الدين العام (مليار دولار)	-0.731^{ns}	-2.964*	*I*(1)
X_4: الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار).	-2.684^{ns}	-7.144**	*I*(1)
X_5: سعر الصرف (رنجت/دولار).	-1.334^{ns}	-4.542**	*I*(1)
X_6: متوسط سعر الفائدة (%)	-1.010^{ns}	-4.867**	*I*(1)
X_7: معدل النمو الاقتصادي (%)	-2.027^{ns}	-5.198**	*I*(1)

ns غير معنوي * معنوي عند مستوى ٠,٠٥ ** معنوي عند مستوى ٠,٠١

المصدر: حُسبت باستخدام برنامج E-Views

ويلاحظ من النتائج الواردة بالجدول(٣) أن معاملات الانحدار لمتغيرات الإنفاق الحكومي، التكوين الرأسمالي الثابت، الاستثمار الأجنبي المباشر جاءت موجبة لتعبر عن وجود علاقة طردية بين تلك المتغيرات المستقلة، وعجز الموازنة العامة في ماليزيا (Y_{BD})، كمتغير تابع، وهو ما يتفق مع افتراضات النظرية الاقتصادية. في حين يلاحظ أن معامل الانحدار لمتغيرات الدين العام، سعر الصرف، متوسط سعر الفائدة، معدل النمو الاقتصادي جاءت سالبة لتعبر عن وجود علاقة عكسية بين تلك المتغيرات المستقلة، وعجز الموازنة العامة في ماليزيا (Y_{BD})، كمتغير تابع، وهو ما يتفق أيضاً مع النظرية الاقتصادية.

ويمكن تحديد الأهمية النسبية لكل متغير من المتغيرات المستقلة التي يتضمنها النموذج المقدر من خلال المعامل Standardized Coefficients (BETA) وبالتالي ترتيب تلك المتغيرات، حيث تبين أن المتغير الأكثر أهمية نسبية في التأثير على المتغير التابع في النموذج المقدر السابق هو المتغير X_3 (الدين العام)، يليه المتغير X_7 (معدل النمو الاقتصادي)، ثم المتغير X_1 (الانفاق الحكومي)، ثم المتغير X_5 (سعر الصرف)، ويأتي بعده المتغير X_4 (الاستثمار الأجنبي المباشر)، ثم المتغير X_2 (التكوين الرأسمالي الثابت) وأخيراً يأتي المتغير X_6 (متوسط سعر الفائدة).

ج) اختبار التكامل المشترك Cointegration Test باستخدام اختبار جوهانسن Johansen

يقصد بالتكامل المشترك أنه تصاحب بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في إحداهما إلى إلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتيهما ثابتة عبر الزمن، فالتكامل المشترك هو التعبير الإحصائي لعلاقة التوازن طويل الأجل بين متغيرين أو أكثر.بالرغم من احتمال حدوث إنحرافات عن هذا الاتجاه في الأجل القصير، وتنعكس هذه الانحرافات في البواقي. ويبنى أسلوب التكامل المشترك على عدة فروض أهمها: إن السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة من نفس درجة التكامل، وإن هناك علاقة توازنية في الأجل الطويل بين متغيرات الدراسة.

جدول ٣. نتائج تقدير المتغيرات المؤثرة على عجز الموازنة العامة في ماليزيا خلال الفترة ١٩٩١-٢٠١٩

Dependent Variable: عجز الموازنة العامة في ماليزيا (Y_{BD})				
Method: Least Squares **Sample: 1991-2019** **Included observation: 29 after Adjustments**				
Variable		**Coefficient**	**t-Statistic**	**Prob.**
ثابت النموذج	C	24.07	2.35	*
الإنفاق الحكومى (مليار دولار)	LnX_1	5.78	4.29	**
التكوين الرأسمالى الثابت (مليار دولار)	LnX_2	3.52	3.10	**
الدين العام (مليار دولار)	LnX_3	-3.14	-7.03	**
الاستثمار الأجنبى المباشر (مليار دولار)	LnX_4	1.95	3.27	**
سعر الصرف (رنجت/دولار)	LnX_5	-0.259	-3.84	**
متوسط سعر الفائدة (%)	X_6	-0.997	-2.45	*
معدل النمو الاقتصادي (%)	X_7	-0.031	-4.99	**
Adjusted R-squared	0.871	F-statistic		18.80
Durbin-Watson stat	2.023	Prob. (F-statistic)		**

*معنوي عند مستوى ٠,٠٥ ** معنوي عند مستوى ٠,٠١

المصدر: حُسبت باستخدام برنامج E-Views

ولاختبار العلاقة طويلة الأجل بين عجز الموازنة العامة في ماليزيا (Y_{BD})، والمتغيرات المستقلة التي يتضمنها النموذج تم استخدام اختبار جوهانسن للتكامل المشترك (Johansen Cointegration test) للتأكد من مدى وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة والتي ثبت تكاملها من نفس الدرجة وفقاً لاختبار جذر الوحدة، حيث تم إجراء اختبار التكامل المشترك على نفس المجموعة من المتغيرات باستخدام اختبار جوهانسن، وتشير النتائج الواردة في الجدول(٤) إلى أنه يمكن رفض الفرض الأصلي القائل بعدم وجود تكامل مشترك بين مجموعة المتغيرات موضع الدراسة، (وذلك نتيجة وجود ثلاث متجهات للتكامل المشترك بين هذه المتغيرات عند مستوى ٠,٠١، سواءً وفقاً لقيمة Trace Statisticأو لقيمة Max-Eigen Statistic. مما يدل على وجود توليفة خطية ساكنة بين تلك المتغيرات، وهذه النتيجة تؤكد إمكانية وجود علاقة توازن طويلة المدى بين عجز الموازنة العامة في ماليزيا والمتغيرات المستقلة المؤثرة عليه، مما يعني عدم ابتعاد هذه المتغيرات عن بعضها البعض في الأجل الطويل.

د) نتائج العلاقة السببية بين عجز الموازنة العامة في ماليزيا والمتغيرات المؤثرة عليه:

يوضح الجدول(٥) النتائج التي تم التوصل إليها باستخدام اختبار جرانجر للسببية لاختبار مدى وجود علاقة سببية بين عجز الموازنة العامة في ماليزيا والمغيرات المستقلة المؤثرة عليه واتجاه هذه العلاقة خلال فترة الدراسة وباستخدام فترة تأخير مقدارها سنة واحدة، ويتبين من تلك النتائج وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من الإنفاق الحكومي إلى عجز الموازنة العامة في ماليزيا، أي أن زيادة الإنفاق الحكومي يُسبب عجز موازني، ووجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين كل من حجم الدين العام وعجز الموازنة العامة، أي أن كل منهما يُسبب الآخر،

جدول ٤. نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار جوهانسن Johansen Cointegration Test **للمتغيرات المحددة لعجز الموازنة العامة في ماليزيا خلال الفترة ١٩٩١-٢٠١٩**

Eigenvalue القيمة الذاتية	Trace Statistic	5% Critical Value	Max-Eigen Statistic	5% Critical Value	H_0	Result
0.914	268.52	159.53	68.62	52.36	None**	Reject H_0 at 1%
0.891	199.90	125.61	62.01	46.23	At most 1**	Reject H_0 at 1%
0.848	137.89	95.75	52.74	40.08	At most 2**	Reject H_0 at 1%
0.661	85.15	69.82	30.25	33.87	At most 3	Accept H_0
0.551	54.89	47.85	22.41	27.58	At most 4	Accept H_0
0.424	32.49	29.79	15.45	21.13	At most 5	Accept H_0
0.364	17.04	15.49	12.68	14.26	At most 6	Accept H_0
0.144	4.35	3.84	4.35	3.84	At most 7	Accept H_0

→ Trace Test and Max-Eigenvalue Test Indicates 3 Cointegrating Equ(s) at the 0.01 Level.

* معنوي عند مستوى ٠,٠٥ ** معنوي عند مستوى ٠,٠١

المصدر: حُسبت باستخدام برنامج Eviews.

جدول ٥. نتائج اختبار جرانجر لتقدير العلاقة السببية بين عجز الموازنة العامة في ماليزيا والمتغيرات المؤثرة عليه خلال الفترة ١٩٩١–٢٠١٩

Pairwise Granger Causality Tests			
Sample: 1991-2019		**Lags: 1**	
Null Hypothesis:	**Obs.**	**F-Statistic**	**Sig.**
LnX_1 does not Granger Cause Y_{BD}	28	5.125	*
Y_{BD} does not Granger Cause LnX_1		1.361	ns
LnX_2 does not Granger Cause Y_{BD}	28	2.318	ns
Y_{BD} does not Granger Cause LnX_2		١.262	ns
LnX_3 does not Granger Cause Y_{BD}	28	5.120	*
Y_{BD} does not Granger Cause LnX_3		4.473	*
LnX_4 does not Granger Cause Y_{BD}	28	5.078	*
Y_{BD} does not Granger Cause LnX_4		1.108	ns
LnX_5 does not Granger Cause Y_{BD}	28	2.047	ns
Y_{BD} does not Granger Cause LnX_5		4.758	*
X_6 does not Granger Cause Y_{BD}	28	4.609	*
LnY does not Granger Cause X_6		0.741	ns
X_7 does not Granger Cause Y_{BD}	28	3.989	*
Y_{BD} does not Granger Cause X_7		4.498	*

المصدر: حُسبت باستخدام برنامج Eviews.

كما تبين أيضاً وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عجز الموازنة العامة، ومن عجز الموازنة العامة إلى سعر الصرف، ومن متوسط سعر الفائدة إلى عجز الموازنة العامة. وأيضاً تبين وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين كل من معدل النمو الاقتصادي وعجز الموازنة العامة في ماليزيا، أي أن كل منهما يُسبب الآخر.

المراجع

الأسطل، إبراهيم حسن (٢٠١١)، العجز وأثره على المعاملات المالية في الفقه الإسلامي، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، ص ٤.

الحاج، حسن (٢٠٠٧)، عجز الموازنة: المشكلات والحلول، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد (٦٣)، ص ٥٢.

الحصري، ديانا بولس (٢٠١٠)، عجز الموازنة العامة ومعدل الفائدة في الأردن، دار وائل للنشر، ط ٣، عمان، ص ص ٥٥–٥٦.

الدماغ، زياد (٢٠١١)، الصكوك الإسلامية ودورها في دعم الموازنة العامة من منظور التمويل الإسلامي، مجلة الإسلام في آسيا، المجلد (٨)، العدد (١)، الجامعة الاسلامية العالمية، ماليزيا، ص ٣١–٦٠.

الرسول، أحمد أبواليزيد (٢٠١٤)، المنهجية الحديثة لتحليل السلاسل الزمنية، محاضرات للباحثين وطلاب الدراسات العليا، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، الإسكندرية، يناير.

السعيدي، كاظم (٢٠٠٠)، ميزانية الدولة، مطبعة الزهراء، بغداد.

الشايجي، وليد خالد (١٩٩٠)، وسائل سد عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، المملكة السعودية، ص ١١٠.

الصوص، نداء محمد& الجلبي، ربى رشيد عبد الرحمن (٢٠١٢)، العجز المالي وأثره على الاقتصاد الأردني، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (٢٩).

الوصال، كمال أمين (٢٠١٦)، الاقتصاد المصري بين المطرقة والسندان: أزمتا الدين العام والعجز في الموازنة العامة، دار بن راشد، القاهرة، ص ص ٨٣ – ٨٤.

بدوي، أحمد أبو بكر علي (٢٠١١)، مفاهيم تقليدية ومعاصرة في إدارة المالية العامة، الدائرة الاقتصادية والفنية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ص ١٢.

دراز، حامد عبدالمجيد، أيوب، سميرة إبراهيم (٢٠٠٢)، مبادئ المالية العامة، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، ص ٢٠١.

زكي، رمزي (٢٠٠٠)، انفجار العجز، علاج الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشي والمنهج التنموي، دار الثقافة والنشر بدمشق، ص ٩٥.

شحرور، إيمان غسان (٢٠١٣)، عجز الموازنة العامة في سورية وآثاره الاقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد (٢٠)، العدد (٦٣–٦٤)، لبنان، أكتوبر، ص ص ٩٥–١١٣.

عبدالواحد، السيد عطية (٢٠٠٠)، مبادئ واقتصاديات المالية العامة: النفقات العامة– الإيرادات العامة– الموازنة العامة، دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي، دار النهضة العربية، القاهرة، ص ٢٢٩.

عواضة، حسن (١٩٦٧)، المالية العامة: دراسة مقارنة، دار الطليعة، بيروت، ط ١، ص ٣٢٣.

قحف، منذر (١٩٩٩)، السياسات المالية دورها وضوابطها في الاقتصاد الإسلامي، دمشق، دار الفكر، ط ١، ص ٦١.

ماجد، عبداللطيف وآخرون (٢٠٠١)، الدين العام الداخلي وعجز الموازنة العامة للدولة، مجلة آفاق الاقتصادية، المجلد (٢٢)، الإمارات العربية المتحدة، ص ٨٧.

محمد، إبراهيم قطب محمد (١٩٨٧)، الموازنة العامة للدولة، الهيئة المصرية للكتاب، الطبعة الرابعة، مصر.

محمد، عمرو هشام (٢٠١٨)، المالية العامة والسياسة المالية وتطوراتهما الحديثة، ط ٣، مكتب العراق للطباعة والنشر، بغداد، ص ٢٦١.

محمود، على عبدالرءوف عبدالعاطي (٢٠٢١)، العلاقة بين عجز الموازنة والدين العام المحلي في مصر، المجلة العربية للإدارة، المجلد (٤١)، العدد (٢)، يونيو، ص ص ٩٥–١١٦.
10.21608/AJA.2021.176739

ممدوح الخطيب الكسواني (٢٠٠٢)، العلاقة بين عجزي الموازنة والحساب الجاري في المملكة العربية السعودية، دراسات اقتصادية: السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، المجلد (٣)، العدد (٦).

يونس، أحمد (١٩٩٨)، معالجة الموازنة العامة بين الفكر الاقتصادي المعاصر والفكر الإسلامي: دراسة مقارنة، الإدارة العامة. العدد الأول، ص ٢٠٦.

Amadeo, K. (2019), What Is the Federal Budget?. www.thebalance.com.

Awe, A.A. and A.K. Funlayo (2014), The Short and Long-Run Implications of Budget Deficit on Economic Growth in Nigeria (1980 – 2011). Canadian Social Science, Vol. 10, No. 5, pp. 201-205. DOI:10.3968/4517

Dicky, D.A. and W.A. Fuller (1979), Distribution at the Estimators for Autoregressive Time Series with Unit Root. J. of the American Statistical Association, Vol. 74.

Hou, Y. (2003), Fiscal Discipline as a Capacity Measure of Financial Management by Subnational Governments. University of Georgia, Miami, P. 3.

Mohseni Zonuzi, J., M.S. Hashemi Pourvaladi and N. Faraji (2011), The Relationship between Budget Deficit and Inflation in Iran. Iranian Economic Review, Vol. 15, No. 28.

Rahman, N.H. (2012), The Relationship between Budget Deficit and Economic Growth from Malaysia's Perspective: An ARDL Approach. International Conference on Economics, Business Innovation IPEDR, Vol. 38, IACSIT Press, Singapore.

Ramzan, M., S. Saleem and I.M. Butt (2013), Budget Deficit and Economic Growth: A Case Study of Pakistan. Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business, Vol. 5, No. 1, May.

ABSTRACT

An Econometric Analysis of the Causality Relationship Between Macroeconomic Variables and the Public Budget Deficit in Malaysia during the Period (1990–2019)

Yousra M. R. Al-Demerdash, Ahmed A. El-Rasoul, Hala E. Bassiouny

Malaysia's economy suffers from high public expenditures, especially current expenditures, which has led to a high percentage of the budget deficit. The research aims to identify the macroeconomic variables affecting the budget deficit in Malaysia and to identify the existence of a long-term relationship and a causality relationship between the budget deficit in Malaysia as a dependent variable, and the independent variables explaining it. The research relied on descriptive and quantitative analysis methods, as based on a variety of statistical and econometrics methods, including the use of the growth function, the unit root test (ADF), cointegration analysis and the Granger causality test to ensure the existence of causality between variables and determine the direction of that relationship. The research was based on annual time series data covering the period 1990-2019.

The study model included: the budget deficit variable in Malaysia (% of GDP) as a dependent variable, while the independent variables are: government spending, fixed capital formation, public debt, foreign direct investment, exchange rate, average interest rate, and economic growth rate. The stability of the variables was tested using the ADF test in order to determine the degree of stability of the variables. The results showed that the time series under study are not stable at the level, but they are all stable at their first differences I(1).

The results of the multiple regression model showed that the signs of the coefficients of the independent variables are consistent with economic logic, and that together they explain about 87.1 percent of the changes in the budget deficit in Malaysia during the study period. The regression coefficients for the variables of government expenditure, fixed capital formation, and foreign direct investment were positive to express the existence of a direct relationship between these independent variables and the budget deficit in Malaysia, as a dependent variable, while it is noted that the regression coefficient for the variables of public debt and the exchange rate The average interest rate and economic growth rate were negative, which is consistent with economic theory. It also turns out that the most important relative variable in influencing the dependent variable in the previous estimated model is the public debt variable, while the average interest rate variable comes in last.

The results of cointegration indicated the presence of three vectors of cointegration between these variables, which confirms the existence of a long-term equilibrium relationship between the public budget deficit in Malaysia and the independent variables affecting it. The results of the Granger causality test also indicated the existence of a unidirectional causal relationship heading from government spending to the budget deficit, meaning that increasing government spending causes a budget deficit, and the existence of a unidirectional causal relationship that goes from foreign direct investment to the budget deficit, from the average interest rate to the budget deficit, and from the budget deficit to the exchange rate, and it also shows the existence of a causal relationship. There is a bidirectional relationship between the size of the public debt and the public budget deficit, and between the economic growth rate and the budget deficit in Malaysia.

Keywords: public budget deficit, cointegration, causality, Malaysia.